ظاهرة عدم الإستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والإقتصادية في الدول النامية

جلال معوض(*)

تُعد ظاهرة عد الاستقرار السياسي اكثر الظواهر السياسية شيوعاً وخطورة في الدول النامية . والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي اكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً . هذا المفهوم قد يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة ، وقد يوسع فيه البعض الآخر ليحتضن أيضاً عدم الاستقرار النظامي ، بمعنى التحولات السريعة في الاطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه : من الملكية الى الجمهورية ، من الحكم المدني الى الحكم العسكري ، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من اعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية .

ليس هذا موضع الحديث عن المشكلات المعقدة التي تثور عند تعريف عدم الاستقرار السياسي[1] ، ولكن نلاحظ أن الدول النامية تعاني بدرجة أو بأخرى من عدم الاستقرار السياسي ، سواء فهم الاخير بمعنى عدم الاستقرار الحكومي أو عدم الاستقرار النظامي أو العنف السياسي . وهنا تثور تساؤلات ثلاث تشكل محور هذه الدراسة : ـ

(*) مدرس مساعد بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

أولاً : ما هي الصور والاشكال التي يظهر بها عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ؟

ثانياً : ما هي العوامل التي تقود إلى هذه الصور والاشكال ؟

ثالثاً : ما هي الآثار التي يطرحها عدم الاستقرار السياسي على التطور السياسي والاقتصادي في الدول النامية ؟

أولاً : صور عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

تعاني الدول النامية ، بدرجة أو بأخرى ، من عدم استقرار سياسي قد يأخذ صورة أو اكثر من الصور التالية :

١ ـ عدم الاستقرار الحكومي

يعد عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيير السريع في العناصر الحاكمة ، من السمات المميزة للعملية السياسية في غالبية الدول النامية ، ففي دولة مثل هندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (١١٦) مرة في الفترة ١٨٢٤ ـ ١٩٥٠ ، بينما عانت اكوادور تغيير (١٤) رئيساً للدولة في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩ ، وتعاقب على وزارة الخارجية في هذه الدولة (١٢) وزيراً خلال شهرين (اغسطس / أكتوبر ١٩٣٣) ، أما بوليفيا فإنها لم تشهد في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٥١ اكمال أي من رؤسائها للمدة الدستورية وكان هناك (١٨) وزيراً للعمل خلال (٤) سنوات ، (٨) وزراء للمالية خلال (١٨) شهراً[٢] .

ولا تقتصر هذه الصورة على دول امريكا اللاتينية ، بل تعانيها كذلك غيرها من الدول النامية ، ففي الباكستان تعاقب (٤) اشخاص على رئاسة الدولة في الاعوام العشر الأولى من قيامها ، (٨) اشخاص على رئاسة الحكومة ، أما اندونيسيا فقد تعاقب على رئاسة الوزارة بها (٧) اشخاص في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨[٣] .

ويرتبط بذلك ما تعانيه غالبية تلك الدول من سرعة تغير الدساتير ، فمنذ الحصول على الاستقلال تعاقبت في كل منها الدساتير ، دستور يليه آخر ، وقد ينفيه ، كل منها يحمل الوعود والآمال دون أن ينفذ منها سوى القليل ، ولنتذكر في هذا الخصوص مبدأ التوازن بين السلطات وضمان الحريات ، ومن الملاحظ أن هذه الدساتير ، ورغم تكاملها من الناحية النظرية، لا تعبر عن حقائق الحياة في هذه الدول ، إذ أن نقل مواد كاملة من دساتير الدول المتقدمة من الامور الشائعة في الدول النامية .

٢ ـ اعمال العنف السياسي

اضحى العنف السياسي Political Violence بصوره المتنوعة ، من مظاهرات واعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية ، من الظواهر المتكررة الحدوث في الدول النامية .

ويكفي ان نتذكر ، فيما يتعلق بحوادث الشغب ، أنه في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ عانت المكسيك (٨٣) حادثاً ، البرازيل (٦٠) ، الصين (١٢٤) ، نيجريا (١٤٦) والهند (٣٣٢) . ونلاحظ تزايد هذه الحوادث في الدول ذات الكم السكاني الضخم حيث يصير حفظ النظام والسيطرة على مئات الملاين من البشر مسألة صعبة ، ونلاحظ ايضاً تزايد اعمال الشغب في الصين خلال هذه الفترة مما يعكس ارهاصات الثورة الثقافية ، أما في نيجريا فإنها عانت تزايداً واضحاً في هذه الحوادث مع انهيار النظام ابان انفصال بيافرا[٤] .

أما فيما يتعلق بالمظاهرات الشعبية ، فقد بلغت في الفترة المذكورة (١٣٥) مظاهرة في الهند وحدها ، (٢٢) مظاهرة في البرازيل ، (١٦) مظاهرة في كينيا ومثلها في بيرو ، (١١) مظاهرة في نيجيريا[٥] .

والواقع ان لجوء الجماهير الى الشغب والمظاهرات يعكس السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها ، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة للاطاحة بالسلطة ، ولنتذكر في هذا الخصوص دور المظاهرات وحوادث الشغب الطلابية في الاطاحة بديكتاتور كوريا الجنوبية « سنجمان ري » عام ١٩٦٠ .

ومن ناحية ثالثة ترتبط العملية الانتخابية في العديد من الدول النامية ، سواء عند الادلاء بالاصوات أو فرزها واعلان النتائج ، باشكال حادة من العنف قد تصل إلى القتل والتنكيل بالضحايا . ومثال ذلك ما شهدته انتخابات مارس ١٩٧٣ في شيلي من حوادث دموية ذهب ضحيتها (٨٪) من اجمالي السكان بين قتيل وجريح[٦] .

أما الاغتيالات السياسية ، ورغم انها لا تقتصر على الدول النامية ، ولنتذكر اغتيال « كنيدي » ومحاولة اغتيال « ريجان » ، فانّنا نراها في الدول النامية اكثر حدة وخطورة ، بحيث تُعد من أدوات العمل السياسي سواء من جانب القوى المعارضة أو من جانب النظام الحاكم الذي قد يلجأ إليها للتخلص من معارضيه وفيما يتعلق بالاغتيالات التي تستهدف عناصر من الطبقة الحاكمة فقد بلغت في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (٣٩) في امريكا اللاتينية ، (٣٨) في القارة الآسيوية ، (٤٢) في دول الشرق

الاوسط ، وهذه الارقام تشير الى الاغتيالات الناجحة ، أما محاولات الاغتيال الفاشلة فإنها أضخم من ذلك ، حيث بلغت في الفترة المذكورة (١٢٤) ، (١٠٢) ، (١٠٧) على التوالي[٧] .

ولا تزال تتردد في الاذهان اصداء اغتيال رئيس بنجالاديش ورئيس كوريا الجنوبية والرئيس المصري عام ١٩٨١ .

أما الاغتيالات التي تديرها النظم الحاكمة للتخلص من العناصر المعارضة ، فإن الأمثلة بخصوصها لا حصر لها ، ومنها اغتيال النظام السابق في فيتنام الجنوبية لاكثر من (٦٧٠٠) من المعارضين في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣[٨] ، كما اعتمد « باتستا » ، ديكتاتور كوبا السابق ، على اسلوب الاغتيال لاستئصال قادة المعارضة ، دون الحديث عن « عهد الارهاب » الذي شهدته المكسيك في العقد الأول لثورتها والذي لا يختلف كثيراً فيما شهده من اغتيالات وتصفية جسدية عن « عهد الارهاب » الذي عرفته الثورة الفرنسية ، كما انتهى الأخير باعدام « روبسبير » وغيره من قادة الثورة الفرنسية ، انتهى الاول باغتيال « ماديرو » « وزاباتا » وغيرهما من قادة الثورة المكسيكية[٩] . ونعاصر في اللحظة الراهنة امتداد هذا الاسلوب الى العديد من دول الشرق الأوسط خاصة ايران وليبيا وسوريا .

٣ ـ الحروب الأهلية والحركات الانفصالية

هي صورة اخرى من صور عدم الاستقرار السياسي تعانيها الدول النامية التي تواجه انقسامات داخلية حادة عرقية وقبلية ودينية ولغوية ، ومع عجز النظام القائم عن تسوية التوترات الناشئة عن هذه الانقسامات ، تنشأ هذه الصورة العنيفة من صور عدم الاستقرار .

والنماذج عديدة في هذا الخصوص : ـ الحرب الأهلية في نيجريا وحركة بيافرا الانفصالية ، انسلاخ بنجالاديش عن الباكستان ، الحركات الانفصالية المتتالية في اقليم كاتنجا بالكونغو ، دون الحديث عن الحرب الأهلية اللبنانية والمطالب الانفصالية للطائفة المارونية .

٤ ـ الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين في السياحة

اضحت فكرة « أن الخطوة الأخيرة في المهنة العسكرية هي رئاسة الدولة » من الأفكار الشائعة بين العسكريين في غالبية الدول النامية . ولنتذكر أن العسكريين في

اللحظة الراهنة يحكمون اكثر من نصف عدد هذه الدول .

وتفسر لنا تلك الحقيقة ذلك السيل المنهمر من الكتابات عن العسكريين في الدول النامية ، والتي تحاول تحديد عوامل تدخلهم في السياسة ، من ضعف المؤسسات السياسية ، وانقسام داخل صفوف السياسيين وتفشي الفساد بينهم ، ونقص الاحتراف العسكري واستخدام الجيش في اعمال الضبط الداخلي وما يسمى « بعدوى الانقلابات ، كما تحاول هذه الكتابات حصر الاشكال المختلفة للانقلابات : ـ انقلابات القصر ، انقلابات اصلاحية ، انقلابات ثورية ، كما تحاول تحديد اشكال العلاقات بين العسكريين والمدنيين ، وغير ذلك من مشكلات ليس هذا موضع تحليلها[١٠] ، ولكن يجب أن نتذكر ان الانقلابات العسكرية والتي ارتبطت تاريخياً بالقارة الامريكية اللاتينية ، أضحت شائعة في اللحظة الراهنة في القارة الأفريقية تليها القارة الأسيوية .

ويكفي الاشارة هنا الى ان الدول النامية ، وفي الفترة ١٩٥٨ / ١٩٧٧ ، عانت (١٥١) انقلاباً ، أي بمعدل (٨) انقلابات سنوياً ، ومن بين هذه الانقلابات كان (٧٩) منها يُعد ناجحاً ، ومنها (٦٥) انقلاباً في افريقيا ، (٥٠) انقلاباً في آسيا والشرق الأوسط ، (٣٦) انقلاباً في امريكا اللاتينية ، بل وشهدت بعض هذه الدول اكثر من انقلاب ناجح ، أو محاولة انقلاب ، خلال هذه الفترة ، ومن هذه الدول (٢٧) دولة افريقية ، ومنها جمهورية بنين (داهومي) التي عانت وحدها (٦) انقلابات ، (١٦) دولة آسيوية ، (١٣) دولة في أمريكا اللاتينية . ومن الملاحظات الهامة في هذا الخصوص أن أكثر من نصف هذه الانقلابات لم تكن ضد حكومات مدنية ، وإنما ضد نظم عسكرية ، وهذا يؤكد أن الانقلابات لا بد وأن تقود إلى مزيد من الانقلابات ، وهذه سمة عامة في غالبية هذه الدول ، باستثناء عدد محدود منها ، مثل المكسيك وفنزويلا[١١] .

ويثور التساؤل : ـ لماذا تصير بعض الدول النامية اكثر من غيرها عرضة للانقلابات العسكرية ؟ هل يرجع ذلك الى خصائص معينة للعسكريين في هذه الدول ؟ أم أن هناك ظروفاً معينة تعانيها تلك الدول لا بد وان تفرض تدخل العسكريين ؟

هنا نلاحظ أن الانقلابات عادة ما ترتبط بالصور الاخرى لعدم الاستقرار السياسي ، خاصة اتساع نطاق المظاهرات واعمال الشغب والاضرابات العامة وما تقود

اليه من فوضى واضطراب ، ومع عجز النظام القائم عن مواجهة هذه الفوضى ، قد يتدخل العسكريون ، ليس لدعم النظام ، بل عادة لاسقاطه ، ولنتذكر في هذا الخصوص أنه من بين (٨٧) انقلاباً في امريكا اللاتينية في الفترة ١٩٠٧ / ١٩٦٦ ، كان (٦١) انقلاباً منها حدث في ظروف فوضى عامة[١٢] .

ومن العوامل الاخرى الهامة في هذا الخصوص ، ما يتعلق بمدى وعمق التدخلات العسكرية السابقة في السياسة ، فاذا كانت هناك فترة طويلة نسبياً قد انقضت منذ وقوع آخر انقلاب ، يقل احتمال تدخل العسكريين ، أما إذا كانت الفترات الفاصلة بين الانقلابات المتتالية تتسم بالتقارب الزمني ، فيزداد ذلك الاحتمال ، مما يعكس صعوبة ابعاد العسكريين عن العملية السياسية التي اضحوا جزءاً منها ، ويرتبط بذلك نصيب آخر انقلاب قد حدث من النجاح أو الفشل ومدى تقبل الجماهير له أو عدمه .

٥ ـ الثورات في الدول النامية

تمثل الثورات أعلى صور عدم الاستقرار السياسي ، فهي تتضمن اللجوء ـ وعلى نطاق واسع ـ للعنف من أجل الاطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة وتوجيه السلطة نحو احداث تغييرات هيكلية في الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، كما انها تتضمن المشاركة الجماهيرية في عملية الاطاحة بالحكومة القائمة ، وتتصف باتساع قاعدة المستفيدين من النظام الجديد لتضم هذه القاعدة كافة قطاعات المجتمع ، ومن هنا تحتفظ الثورات بمذاق خاص يميزها عن الانقلابات .

الثورات بهذا المعنى ، ورغم أن كافة العناصر القائمة بانقلابات تزعم أنها تقود ثورات شعبية ، لا تعرفها سوى حفنة من الدول النامية وأهمها المكسيك وكوبا والصين ومصر .

والخلاصة أن الدول النامية تقاسي صوراً عديدة من عدم الاستقرار السياسي : عدم استقرار حكومي ، عنف سياسي ، حروب اهلية وحركات انفصالية ، انقلابات عسكرية وثورات . ومن هنا يثور التساؤل :

ما هي العوامل التي تقود الى عدم الاستقرار السياسي بصوره المتنوعة في الدول النامية ؟

وننتقل في المطلب الثاني من هذه الدراسة للاجابة على هذا التساؤل .

ثانياً : ـ عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

يرجع عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية الى شبكة معقدة من العوامل التي تنبع من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في هذه الدول ، ومن ابرز هذه العوامل ما يلي : ـ

١ ـ عدم الاندماج القومي .

ففي العديد من الدول النامية تتعدد الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية والتي لا يربطها من حيث الواقع شعور قوي بالانتماء الى مجتمع سياسي واحد يمثل حقيقة كلية تطغى على الولاءات الضيقة لأي من هذه الجماعات ، دون الحديث عن تفاقم المشكلات المرتبطة بالاقليات . ويكفي ان نتذكر في هذا الخصوص ان عدد الجماعات العرقية في نيجيريا (٣) ، وتوجو (٦) ، وليبريا (٢٦) ومالي (٢٣) واوغندا (٢٠) ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على القارة الافريقية ، ففي القارة الآسيوية نجد أن الهند وماليزيا واندونيسيا ولبنان ، تضم كل منها اكثر من (٩) جماعات متباينة ، وفي امريكا اللاتينية نجد العديد من هذه الجماعات ، ففي كولومبيا نجد (٥) جماعات ، وفي البرازيل (٤) جماعات ، دون الحديث عن الانقسامات المعروفة في امريكا اللاتينية بين الزنوج والبيض والهنود والمخلطين ، والواقع ان هذه الانقسامات العرقية عادة ما ترتبط بها ايضاً انقسامات دينية ولغوية وثقافية ، ومع عجز النظام القائم عن استيعاب مطالب هذه الجماعات المتصارعة وتسوية صراعاتها سلمياً تظهر صور عديدة من عدم الاستقرار السياسي قد تصل حدتها الى حد الحروب الأهلية وظهور الحركات الأنفصالية[١٣] .

٢ ـ الانحطاط المؤسسي 2- Institutional Decay

فمن الملاحظ أن غالبية الدول النامية تفتقر إلى وجود مؤسسات سياسية قادرة على التلاؤم والتكيف مع الاطار الاجتماعي بما يطرأ عليه من تغيرات، وقادرة على اشباع المطالب والحاجات التي تفرضها هذه التغيرات ، إذ أن غالبية المؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول ، بما فيها دول امريكا اللاتينية التي قُدر لها ان تستقل منذ اكثر من قرن ونصف ، لم يُقدر لها التطور والازدهار ، وتظل هذه المؤسسات أبنية ضعيفة وهياكل « كرتونية » تعاني الوهن الذاتي وافتقاد الشرعية ، وهو ما يقود الى تدخل العسكريين في الحياة السياسية ، خاصة وأن هذا الانحطاط المؤسس يجعل المؤسسة

العسكرية هي القوة الوحيدة المنظمة الفعالة في المجتمع والقادرة على شغل هذا الفراغ السياسي[١٤] .

ومن ناحية ثانية ، وفي اطار هذا الانحطاط المؤسسي ، تتجه بعض النظم الحاكمة في الدول النامية الى تشكيل تنظيمات شبه عسكرية ، وبصرف النظر عما يُطلق عليها من اسماء : ميلشيات حزبية ، حرس قومي ، حرس اهلي ، فإنها تتحول تدريجياً الى الطابع العسكري ، مما قد يؤدي في بعض الاحيان ـ كما حدث بالفعل في العراق وفي هندوراس عام ١٩٦٣ ـ الى نشوء تنافس حاد بين هذه التنظيمات وبين القوات المسلحة النظامية نتيجة شعور هذه الاخيرة بضغوط تفرضها عليها هذه التنظيمات وبحيث قد لا تجد هذه القوات المسلحة امامها سوى القيام بانقلابات عسكرية لاسقاط النظم الحاكمة والقضاء على هذه التنظيمات ، أضف الى ذلك ما يترتب نتيجة للمصادمات الدامية بين ميلشيات الاحزاب المختلفة من حالة عامة من الفوضى والاضطراب تشجع تدخل العسكريين[١٥] .

ومن ناحية ثالثة يرتبط بذلك الانحطاط المؤسس في الدول النامية غياب اجراءات محددة وتقاليد واضحة ثابتة لتنظيم عملية الاستخلاف وانتقال السلطة ، وخاصة في ظل ما تعانيه العديد من هذه الدول من وجود حكام ديكتاتوريين على قمة النظام السياسي يحكمون مدى الحياة حتى لو كان ذلك من خلال اجراء انتخابات شكلية ، كل ذلك لا يمكن الا أن يقود الى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والتي تصير الوسيلة الفعلية الوحيدة المتاحة لتغيير اشخاص الحكام والوصول الى السلطة ، وهذه الظاهرة تنتشر بشكل خاص في الدول الاسيوية ودول الشرق الأوسط[١٦] .

٣ ـ الازمات الاقتصادية

كالتضخم وانخفاض الاجور والرواتب والارتفاع الجنوني في الاسعار وانتشار البطالة التي قد تقود إلى عدم الاستقرار السياسي ويتحدث البعض في هذا الخصوص عن خطورة تأثير انتشار البطالة ، خاصة بين المتعلمين ، فالبطالة تؤدي في العادة الى خلق حالة من الاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والاحباط وفقدان الشعور بالأمن ، وقد تتحول من مشكلة شخصية الى مشكلة عامة مثيرة للاضطراب متى أخذ المجتمع يتساءل : لماذا يعجز النظام القائم عن توفير فرص عمل ملائمة لهؤلاء المتعطلين ؟ واذا كان النظام لا يملك حقيقة وسيلة فعالة لعلاج مشكلة البطالة ، أفلا يكون ذلك

مبرراً للعنف السياسي لاجبار ذلك النظام العاجز على افساح الطريق امام نظام آخر اكثر فعالية ؟ والواقع ان ذلك العامل يفسر لنا اهتمام الاحزاب والجماعات السياسية المتطرفة في الدول النامية بتجنيد الشباب العاطل ، كما هو الحال في ولايتي البنغال وكيرالا بالهند ، وهما اكثر الولايات الهندية معاناة للبطالة وايضاً العنف السياسي ، دون الحديث عن تأثير البطالة على السلوك الفردي وتحويله الى العدوانية والتي قد تدفع الأفراد العاطلين الى حد الاغتيال السياسي ، ولنتذكر في هذا الخصوص اغتيال « شهاب خان » وهو أول رئيس وزراء في باكستان الغربية على يد شاب متعطل عن العمل[١٧] .

ومن الامثلة الأخرى على ما يترتب من عدم استقرار سياسي نتيجة للازمات الاقتصادية ما شهدته القاهرة وبعض المدن المصرية من مظاهرات واضطرابات عامة في يناير ١٩٧٧ نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار بعض السلع الأساسية .

٤ ـ طغيان عنصر الشباب :

عادة ما توصف المجتمعات النامية « بالمجتمعات الشابة » نظراً لتضخم شرائح الشباب نتيجة تزايد معدلات المواليد،وتقلص الشرائح الاخرى نتيجة تزايد معدلات الوفيات وانخفاض متوسط العمر . وتقود هذه الظاهرة الى عدم الاستقرار السياسي في العديد من هذه المجتمعات نظراً لما يتسم به السلوك السياسي للشباب من خصائص أهمها ما يلي : ـ

(أ) رفض الاوضاع القائمة لأن طبيعة الشباب أساسها الحركة والانطلاق دون أي قيود تفرضها الاوضاع القائمة ، ومن هنا لا يقبل الشباب في العادة الخضوع بسهولة ودون مناقشة للسلطة الحاكمة وقراراتها . ومن هنا يتجه الموقف السياسي للشباب الى الاقتراب ان لم يكن التطابق ، من الموقف اليساري والحركات الفوضوية الهدامة ، خاصة في ظل غياب المعارضة العلنية المنظمة . ويتضح ذلك بصفة خاصة في امريكا اللاتينية حيث ينظر الى الشباب ، بما فيهم طلبة الجامعات ، على أنهم مراهقون دون مسئولية قانونية ، وعادة ما ينضم هؤلاء الشباب الى الاحزاب اليسارية والحركات الفوضوية ويقومون بمظاهرات ، واحياناً هجمات مسلحة ضد النظام ، ثم يلجأون الى الحرم الجامعي والذي يُحظر على البوليس اقتحامه في غالبية دول امريكا اللاتينية[١٨] .

(ب) أضف الى ذلك أن القلق الذي يصيب الشباب نتيجة مشكلة الهوية عادة ما

يدفعهم الى التمرد على النظام القائم ، وهو ما يعكس الصراع الحاد بين الاجيال في الدول النامية ، خاصة وان الجيل السياسي فيها فترته قصيرة نسبياً قد لا تتجاوز خمسة اعوام ، مما يؤدي الى تزايد الفجوة في التوجهات السياسية بين الشباب وغيرهم ، ومع رغبة الشباب في تمييز انفسهم عن الجيل القديم والذي ينتمي اليه الحكام ، فإنهم ينحرفون عن المبادىء والقواعد السائدة في عالم الكبار ويطورون مفاهيم وقواعد خاصة بهم ، وعادة ما توصف « بثقافة الشباب » ويتحدد جوهر هذه الثقافة في رفض النظام القائم والثورة عليه(١٩) .

وتنعكس هذه الظاهرة ، أي صراع الاجيال وثقافة الشباب ، عادة على جيوش الدول النامية حيث يحمل معظم الضباط الشبان مشاعر رافضة للنظام ويشعرون بعدم الرضا عن كبار الضباط المرتبطين بالنظام ، وقد يفسر لنا ذلك انتشار الانقلابات التي يقودها العسكريون من الشباب ليس فقط من فئة الضباط ، ولكن أيضاً من فئات الجنود وصف الضباط ، وهي الانقلابات التي عادة ما تقوم منذ اللحظة الأولى لنجاحها باعتقال ، إن لم يكن اعدام ، ليس قادة النظام فقط بل أيضاً القيادات العسكرية العليا ، ولنتذكر في هذا الخصوص انقلاب الرقيب أول « صموائيل دو » في ليبريا .

(حـ) يتصف السلوك السياسي للشباب بخصائص أخرى لها دلالتها في تحليل قضية عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، ومن أبرز هذه الخصائص « الاسقاط » بمعنى الاستعداد الدائم لاتهام الآخرين ، مثل اتهام الجيل السابق بالجبن واتهام النظام القائم بالفساد والضعف وخيانة الاهداف القومية ، بل أن الشاب على استعداد لاتهام الآخرين بنفس عيوبه بحيث يسقط عبئها على الآخرين ، ومن هنا فإن الشاب الذي يفشل في الحصول على عمل ملائم يلقي في العادة عبء ذلك الفشل على عاتق النظام القائم . ومن ناحية ثانية يتصف الشباب بالخيالية والرومانسية نتيجة لانعدام المسئولية ، ومن هنا يرفض معظم الشباب المهادنة في المسائل المتعلقة بالمبادىء كالمساواة والحرية والعدالة ، ومن هنا يميل الشباب الى مهاجمة كافة الاوضاع القائمة من نظام طبقي جامد وتفاوت اجتماعي ـ اقتصادي حاد وقيود صارمة على الممارسة السياسية وغيرها من الاوضاع التي تشكل انتهاكات للمثاليات التي يؤمن بها الشباب ، ومن هنا ايضاً نفهم مساندة الشباب للحركات السياسية العنيفة ذات الصبغة المثالية ، وهي الحركات التي تجعل محور اهتمامها يتمركز حول الشباب لانهم هم فقط الذين يتقبلون المواقف المتصلبة الرافضة لأي توفيق أو مهادنة ، وهم وحدهم الذين يجمعون بين حب المغامرة والاستعداد للتضحية ، فالمغامرة هي نتيجة طبيعية

لعدم الواقعية ، والتضحية هي امتداد للمثالية بالاضافة الى ما يتصف به الشباب من سهولة الاشتعال . وهذه الصفة الاخيرة ، أي سهولة الاشتعال ترجع الى الطبيعة الحركية للشباب التي تجعله يميل إلى النشاط ، وبالتالي يتصف الشباب بسرعة رد الفعل وهو ما قد يصل الى حد الاندفاع والتهور ، وبسهولة الاندماج في المنظمات السياسية المعارضة للنظام والتي تتيح للعناصر الشبابية فرصة تأكيد دورها من خلال العمل السياسي العنيف : التظاهر ، توزيع المنشورات ، الاضرابات والاغتيالات وغيرها من الانشطة التي تمكن الشباب من تأكيد الذات واظهار القدرة على اثارة قلق واضطراب ، ان لم يكن سقوط الطبقة الحاكمة .

وتلتقي الخصائص السابقة للسلوك السياسي للشباب لتقدم لنا تفسيراً علميا لأسباب الحركات والانفجارات الشبابية والطلابية في العديد من الدول النامية ، ورغم انها لا تماثل في قوتها تحركات العسكريين الذين يتملكون المقومات المادية اللازمة للاطاحة بالنظام القائم والاستيلاء على السلطة الا أن دور الشباب في هذا الخصوص يظل مؤثراً ، بمعنى توجيه ضربة اجهاضية للنظام تدفعه الى حافة الانهيار ، وقد تودي به تماماً ، ولنتذكر في هذا الصدد دور المظاهرات الطلابية في كوريا الجنوبية في الاطاحة بنظام حكم « سنجمان ري » عام ١٩٦٠ .

٥ ـ الحرمان النسبي والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي : يشكل بدوره عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، ففي العديد من هذه الدول نجد تفاوتاً اجتماعياً ـ اقتصادياً حاداً ، وهو ما يظهره فقط في الاختلال الواضح وعدم المساواة في توزيع القيم الاقتصادية ولكن ايضاً في الاختلاف الحاد في ظروف الحياة وأساليبها .

يظهر ذلك التفاوت واضحاً في ميدان توزيع الدخول ، ويكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى أن الطبقة الغنية والتي لا تتجاوز (٢٠٪) من اجمالي السكان تبتلع نسبة ضخمة من الدخل القومي ، تصل الى اكثر من (٦٠٪) في هندوراس وبيرو والبرازيل ، واكثر من (٥٠٪) في الفيلبين وماليزيا والمكسيك وشيلي وكوستاريكا وفنزويلا والارجنتين ، واكثر من (٤٠٪) في الهند وسري لانكا وكوريا الجنوبية[٢٠] .

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي أيضاً وبوضوح اكبر عند النظر الى « الاحياء القذرة » أو مدن الاكواخ » أو « احزمة الفقر » التي تحيط بالعواصم والمدن الاخرى وتتخللها ، ويسكن بها الفقراء ممن يؤدون اعمالاً هامشية وبأجور منخفضة ،

أو العاطلون عن العمل ، في مساكن هي اقرب الى الاكواخ أو « العشش » منها الى المنازل بالمفهوم الحديث ، ومثل هذه الاحياء والمناطق القذرة تتناقض الاوضاع المعيشية لقاطنيها عن حياة الطبقات العليا والاثرياء الجدد من التجار ورجال الأعمال والبيروقراطيين ، وتزداد خطورة وضخامة هذه الظاهرة في الدول النامية ، حتى ان هذه المناطق القذرة صارت تضم في العديد من هذه الدول ما يتراوح بين ٢٥ / ٥٠٪ من سكان العواصم والمدن الأخرى[٢١] .

ولا يقتصر هذا التفاوت،الذي تشهده الدول النامية،على النواحي الاجتماعية الاقتصادية ، بل يتجاوز الى النواحي السياسية حيث نجد في العديد منها اشكالاً مختلفة من التمييز السياسي Political Discrimnation ان صح التعبير ، بمعنى فرض قيود عديدة ذات صبغة سياسية قد تصل الى حد استبعاد أو تحديد شكل ومدى ممارسة جماعات معينة في الحياة السياسية ، ومن ذلك القيود المفروضة على الأقليات ، سواء أكانت من الأقليات العرقية أو القبلية أو الدينية أو اللغوية ، وحرمان سكان المناطق القذرة ـ أحزمة الفقر ـ من حق التصويت بحجة عدم الاقامة بصفة دائمة ، وحظر النشاط السياسي لبعض الاحزاب السياسية والتنظيمات الاخرى كالنقابات والجامعات والجمعيات المختلفة .

وفي بعض الاحيان قد يجتمع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والتمييز السياسي ، وبحيث تصير ضحيته جماعة معينة في المجتمع ، ومن امثلة تلك الجماعات الزنوج في كولومبيا والارجنتين ، وجماعة « الشولو » Sholo في بيرو[٢٢] .

هذا التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ، والسياسي يقود الى الحرمان النسبي ، ويوصف ذلك الحرمان بالنسبية نظراً لأن دلالته لا تبرز لمن يعانيه الا عند مقارنة وضعه بالآخرين ، ويؤدي ذلك الحرمان الى شعور بالاحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي ـ أي على مستوى الجماعة او الجماعات الخاضعة لذلك الشعور بالحرمان ، مما يدفع هذه الجماعات الى العنف ضد النظام القائم وقياداته .

وهذا التطور ليس حتمياً أو آلياً ، فقد يتم توجيه مشاعر الاحباط والاضطهاد الى وجهة أخرى ، مثل الصراعات الشخصية في الاحياء الشعبية ، بل وقد يتحول اعضاء هذه الجماعات المحرومة ، أو غالبيتهم ، الى اللامبالاة والسلبية ، فمثل هذا التطور يتطلب توافر عناصر معينة أهمها خلق الوعي ووجود التنظيمات المعارضة وتوفر القيادات

النشطة ، وهذه القيادات هي أهم هذه العناصر ، فلا بد لتحقيق ذلك التطور من وجود تلك الفئة من القيادات التي توصف « بمحترفي العنف » ذات القدرة على التخطيط للمواجهة العنيفة للنظام وذات الشجاعة على تحمل اعباء المواجهة ، وفئة المثقفين الشبان ذات الدور الضخم في الدعاية للتغيير وتعميق الشعور بين الجماهير ككل ، والجماعات المعروفة خاصة ، بكراهية النظام القائم .

أما الوعي فهو يعني القدرة على ادراك الواقع بآلامه وامكانية التغيير ومساراته وتبرز هنا أهمية وجود مذاهب أو ايديولوجيات تؤكد مسئولية النظام القائم عن هذه الآلام ، وتقدم للجماعات الساخطة المحرومة الشعور بالانتماء إلى اطار اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي يختلف عن اطار النظام القائم ، ويشير البعض إلى هذه الايديولوجيات « بثقافة الفقر »[٢٣] .

ورغم عدم دقة ذلك التعبير الا انه يشير الى ما يؤكده ظهور مثل هذه الثقافة من نمو الوعي بين الجماعات الساخطة ، إذْ أنها وقد صبت كراهيتها على النظام القائم ، وادركت أن العنف هو البديل الوحيد المتاح امامها لتحطيم القيود المفروضة عليها ، عادة ما تنضم أو على الأقل تساند الحركات اليسارية والتنظيمات المعارضة للنظام .

ومن الضروري ايضاً وجود أحزاب وتنظيمات تعبر عن الجماعات المحرومة حتى يتحول سخطها الى عنف ضد النظام ، ولنتذكر الحركة اليسارية في لبنان باحزابها المتعددة وحركة أمل الشيعية أيضاً في لبنان ، والاحزاب اليسارية في شيلي قبل الاطاحة « بسلفادور الليندي » ، بل وفي بعض الحالات قد تلجأ هذه الجماعات مباشرة الى انشاء تنظيماتها المستقلة مثل اتحاد « ساكني الاحياء الفقيرة » في البرازيل « والتجمع القومي لغزاة الأرض » في كولومبيا[٢٤] .

ومتى تحولت الجماعات الساخطة الى العنف الصريح ضد النظام ، ينشأ موقف معقد من حيث توازن القوى بين الطرفين ، وتتحدد مصادر قوة المعارضين في حجم المساندة الجماهيرية لقضيتهم وقوة وتماسك تنظيماتهم ونجاحهم في اكتساب ولاء ، أو على الاقل تحييد بعض قطاعات القوات المسلحة النظامية وقوات الشرطة ومدى فعالية وكفاية ما قد يحصلون عليه من دعم خارجي ، أما محددات قوة النظام القائم فإنها تتمثل في حجم وثقل القطاعات المساندة للنظام والمرتبطة به وحجم ونوعية قوات النظام العسكرية والبوليسية ومدى ولائها وطبيعة القمع الحكومي ومدى تناسبه مع حجم

العنف الشعبي السائد ، ومدى فعالية الدعم الخارجي للنظام[٢٥] .

٦ ـ تأثيرالدول الغربية والشركات متعددة الجنسية :

يركز بعض الباحثين في دراساتهم لعوامل انتشار عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية على تأثير سياسات الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، في خلق الاضطرابات والانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية في الدول النامية التي تتعرض فيها مصالح الشركات الامريكية والغربية عموماً لاخطار التأميم والمصادرة ، بل أن هذه الشركات عادة ما تتورط في الحياة السياسية في الدول النامية ، وتقدم الى حكوماتها الاجنبية معلومات وتقارير ضخمة عن الاوضاع الداخلية ، وتسهل لاجهزة مخابراتها الاتصال بالعناصر المؤثرة خاصة في الجيش والتي يمكن استمالتها بالمغريات المختلفة ، ثم تعمل هذه الشركات وبدعم من حكوماتها على خلق فوضى اقتصادية وسياسية يتحرك العسكريون « المأجورون » في ظلها للاطاحة بالنظام القائم الذي تحدى مصالح هذه الشركات ، ومثال ذلك دور الشركة العالمية للهاتف والتلغراف في الاطاحة بنظام « الليندي » في شيلي ، ودور واشنطن في اسقاط « فاراجاس » في البرازيل ، وانقلاب كولومبيا عام ١٩٥٣ ، وانقلاب بيرو عام ١٩٦٢ ، وغيرها من الانقلابات التي ما كان يمكن أن تحدث دون حصول العسكريين على الضوء الأخضر من واشنطن[٢٦] .

وننتقل الان الى دراسة الآثار المختلفة لعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية .

ثالثاً : آثار عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

يتضح مما سبق أن الدول النامية ، تعاني بدرجة أو بأخرى ، من عدم الاستقرار السياسي بشكل أو بآخر ، ولا يوجد عامل واحد ، سواء أكان اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً يكفي في حد ذاته لتفسير هذه الظاهرة المعقدة والتي تطرح آثاراً اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية ضخمة تمس كافة أبنية المجتمعات النامية .

فمن الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية تلقى هذه المشكلة بظلال كئيبة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ولا تسمح لها بأي تطور حقيقي . ويظهر ذلك في أكثر من مجال : ـ[٢٧] .

(أ) تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات التي تخصص جزءاً ليس

بالقليل من الموارد القومية للانفاق على نظم واجراءات الأمن الداخلي ، بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية ، والقضاء أو على الأقل تقليل التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ، دون الحديث عن التأثيرات السلبية للاضطرابات السياسية على الميول الادخارية للأفراد مما يدفعهم الى الاكتناز غير المنتج أو الاستهلاك الترفي غير الضروري ، وهو سلوك اقتصادي غير رشيد يملك ايضاً آثاراً اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

(ب) زيادة حدة المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، وخاصة مشكلة التضخم ، نتيجة لرضوخ الحكومات ، في بعض الأحيان ، لمطالب الجماعات الساخطة برفع الاجور وتحسين أوضاع المعيشة ، والتضخم بدوره تزداد معه حدة مشكلات الرقابة والضبط الخاصة بالنظم النقدية والمصرفية ، كما يترتب على الصور العنيفة لعدم الاستقرار السياسي ، كالحروب الأهلية والحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية والثورات ، ظهور الحكومة بمظهر العاجز عن أداء الوظائف الأولية للحكومة في حماية الاستثمارات والممتلكات والانشطة الاقتصادية في اقليمها .

(حـ) انعدام الاستمرارية في متابعة تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الأجتماعية والاقتصادية ، نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار السياسي المزمن في غالبية الدول النامية من تحول سريع للنظم الحاكمة من أقصى اليمين الى اقصى اليسار ، والعكس بكل ما يعنيه ذلك من غموض واضطراب .

ومن الناحية السياسية يعرقل عدم الاستقرار السياسي سعي الدول النامية نحو الديمقراطية وذلك لأكثر من سبب : ـ

(أ) إن عدم الاستقرار السياسي يجسد عجز النظام السياسي عن استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطالبها ـ خاصة المشاركة السياسية ـ بشكل سلمي ، دون أن تضطر هذه القوى الى ان تفرض نفسها أو تلجأ الى العنف وتحطم القواعد الشرعية في المجتمع في سبيل أن تجد لنفسها تعبيراً عنها في الساحة السياسية ، ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي ، والذي عادة ما تواجهه الحكومات النامية بالقهر والقمع ، يعرقل محاولة الدول النامية الاقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظامي وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعي ، كما يعكس عدم القدرة على التطور السلمي والانتقال من وضع الى آخر دون انقطاع .

(ب) ويتحدث بعض الباحثين عن « أفول » و « تحلل » الديمقراطية في الدول النامية مع تزايد الانقلابات العسكرية فيها ، بسبب اتجاه النظم العسكرية الى تجميد أو الغاء الدساتير والانتخابات والاحزاب السياسية وفرض نظم اوتقراطية تعبر عن سيطرة فرد واحد أو قلة من الافراد[٢٨] ورغم ما يتضمن ذلك التصور من خلط بين الديمقراطية كقيمة سياسية جماعية عليا مطلقة من حيث المكان والزمان،وبين وسائل تحقيقها التي تتصف بالنسبية ، الا اننا نلاحظ الارتباط القوي بين استيلاء العسكريين على الحكم في هذه الدول،وبين الابتعاد عن المفهوم الديمقراطي في أوسع معانيه : المشاركة السياسية ، تعدد ارادات صنع القرار ، انتشار السلطة .

(حـ) ويتحدث آخرون عن معاناة الدول النامية لحركات فوضوية هدامة ستغمر تطورها السياسي نتيجة لثورة وتمرد الشباب فيها ، وإن اتفق الفوضويون على ما سيهاجمونه ويحطمونه ، الا انهم ينقسمون الى فرق واجنحة متصارعة عند التفكير في اقامة بناء جديد يحل محل البناء القديم ، وهكذا ستشهد الدول النامية في المستقبل احياء للفوضوية anarchism وليس الايديولوجيات السياسية الليبرالية او الشيوعية التي اخفقت في العالم المعاصر[٢٩] .

قد يبدو ذلك متناقضاً للوهلة الأولى مع ما سبق ذكره عن اتجاه الموقف السياسي للشباب نحو التطابق ، أو على الأقل التقارب مع الموقف اليساري ، ولكن يجب أن نتذكر الفارق الضخم بين الموقفين ، فاليسارية تتخذ استراتيجية سياسية اساسها رفض النظام القائم من منطلق ايديولوجي ـ كالشيوعية ، ومعارضة ذلك النظام واسقاطه ثم الاستيلاء على السلطة ، أما رفض الشباب للوضع القائم فإنه لا يعدو ان يكون أسلوباً من اساليب الدفاع الذاتي عن النفس،في مواجهة اخفاق الشباب وثورته على ما يفرض عليه من ضرورة التكيف بالاوضاع والقواعد السائدة في المجتمع .

خلاصة الدراسة

إن الدول النامية تعاني العديد من صور عدم الاستقرار السياسي : عدم استقرار حكومي ـ عنف سياسي ـ انقلابات عسكرية ـ ثورات ، ويرجع ذلك الى شبكة مترابطة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل عدم الاندماج القومي وضعف المؤسسات السياسية والازمات الاقتصادية وطغيان عنصر الشباب والحرمان النسبي وتدخل القوى الخارجية والشركات الاجنبية . ويترتب على انتشار عدم الاستقرار في

هذه الدول آثارٌ ضخمة تمس ايضاً صميم الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن هنا يمكن الانتهاء الى القول بأن دراسة ظاهرة معقدة ، كعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، تتطلب تعدد المعارف والمناهج والاقتراحات والتخصصات المستخدمة ، أي أن تكون دراسة متعددة Interdisciplinary Study

الحواشي

(١) انظر بخصوص هذه المشكلات وتعقيداتها:
David F. Roth and Frank L. Wilson, **The Comparative Study of Politics,** Second Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1980, pp.444- 452.

(٢) Merle Kling, **Toward a Theory of Power And Political Instability In Latin America** In: John H. Kautsky, **Political Change In Underdeveloped Countries, Nationalism And Communism,** John Wiley And Sons, Inc., New York, 1962, pp.125- 126.

(٣) Michael Brecher, **Political Instability In the New States of Asia,** In: Harry Eckstein, ed., Comparative Politics, The Free Press of G. Lencoe, London, 1963, pp.618-620.

(٤) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, **Comparative Politics:** System, Process And Policy, Little, Brown And Company, Boston, 1978, p.393.

(٥) **Ibid.,** p.189.

(٦) Monte Palmer and William Thompson, **The Comparative Analysis of Politics,** F.E. Peacock Publishers, Hasca, Illinois, 1978, p.65.

(٧) Joseph La Palombara, **Politics Within Nation,** Prentice- Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, P. 376

(٨) Herbert R. Winter and Thomas J. Bellows, **People And Politics, An Introduction to Political Science,** John Wiley and Sons, Inc., New York, 1977, p.359.

(٩) George I. Blanksten, **The Politics of Latin America,** In: Gabriel A. Almond and James S. Colman, **The Politics of the Developing Areas,** Princeton University Press, Princeton, 1960, p.500.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن تلك المشكلات، أنظر:
— Claude E. Welch, **Political Modernization, Areader In Comparative Political Change,** Duxbury Press, Belmont, California. 1971, pp.355- 365.
— Gerald A. Heeger, **The Politics of Underdevelopment,** The MacMillan Press, Ltd., London, 1974, pp.94- 122.

(١١) S. E. Finer, **The Military And Politics In the Third World,** In: W. Scott Thompson, The Third World, Premises of U.S. Policy, Institute for Contemporary Studies, San Fransicso, California, 1978, pp.64- 67.

(١٢) John S. Fitch, **Toward a Model of the Coup d'Etat In Latin America,** In: Garry D. Brewer, ed., **Political Development And Change,** A Policy Aproach, The Free Press, New York, 1975, p.180.

(١٣) Richard W. Sterling, **Macropolitics, International Relations In a Global Society,** Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1974, p.604- 614.

(١٤) Samuel P. Huntington, **Political Order In Changing Societies,** Yale University Press, New Haven, 1968, pp.196- 200.

(١٥) FredGreen, **Toward Understanding Military Coups, in:** Irving Leonard Markvitz, **African Politics And Society, Basic Issues And Problems of Government And Development,** The Free Press, New York, 1970, pp.242- 248.

(١٦) John Badgley, **Asian Development, Problems And Prognosis,** The Free Press, New York, 1971, pp.139- 141.

(١٧) Myron Weiner, **The Politics of South Asia,** in: Gabriel A. Almond and James S. Colman, **Op. Cit.,** pp.228- 229.

(١٨) S. M. Lipset, University Politics, In: Roberta S. Sigel, **Learning About Politics, Areader In Political Socialization,** Random House, Inc., New York, 1970, p.75.

(١٩) Kenneth Keniston, **Youth And Dissent, the Rise of a New Opposition,** Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, 1971, p.11.

(٢٠) **World Development Report,** Published For the World Bank, New York, 1980, pp.156- 157.

(٢١) Peter Lioyd, Slumes of Hope, **Shanty Towns of the World,** Manchester University Press, Manchester, 1979, pp.207- 209.

(٢٢) Alejandro Portes, ed., **Comparative Ideologies of Poverty And Equity, Latin America Annd The united states, in: irving louis Horowitz, Equity, income and policy, Comparative Studies In three Worlds of Development,** praeger publishers, Inc., New York, 1977, P.٢- 77.

(٢٣) Peter Lioyd, **Op.Cit.,** pp.55- 59.

(٢٤) Alejandro Portes, ed., **Op. Cit.,** p.76.

(٢٥) G. Wendolen M. Carter and John H. Herz, **G. Overnment And Politics In the Twentieth Century,** Praeger Publishers, Inc., New York, 1973, p.233.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن دور واشنطن والشركات متعددة الجنسية في تدبر الانقلابات العسكرية بالدول النامية، راجع:

- L.N.Mc. Alister, **Recent Rearch And Writings on the Role of the Military In**

Latin America, in: John D. Martz, **The Dynamics of Change In Latin American Politics,** Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1971, pp.310- 317.

— Leon P. Baradat, **Political Ideologies, Their Origins And Impact,** Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1979, pp.283- 285.

— A. Sampson, **The Seven Sisters, The Great Oil Companies And The World They Shaped,** The Viking Press, New York, 1975, pp.126- 128.

ويعرض هذا الكتاب الأخير بالتفصيل لدور أمريكا وبريطانيا في الاطاحة بحكومةمصدق في إيران في الخمسينات.

(٢٧) Monte Palmer, **The Dilemmas of Political Development, An Introduction to The Politics of The Developing Areas,** F. E. Peacoch Publishers, Inc., Itasca, Illinois, 1973, pp.189- 199.

(٢٨) R. Emerson, **From Empire To Nation, The Rise to self- Assertion of Asian And African Peoples,** Harward University Press, Massachussets, 1962, pp.385- 391.

(٢٩) G. Wendolen M. Carter and John H. Hers, **Op.Cit.,** pp.198- 200.